السيد الرئيس المنتدب للمجلس الأعلى للسلطة القضائية

السيد رئيس النيابة العامة

السيد رئيس المحكمة الدستورية

السيد رئيس محكمة الاستئناف بالعيون

السيدات والسادة

أود بداية أن أشكر السيد الرئيس المنتدب لدعوته للمساهمة في هذا اللقاء وأهنئه على اختيار موضوع يمتد عبر تاريخ المغرب في تفاعله المتعدد لإطلاق مسار الإصلاحات ولضمان العدالة والمساواة أمام القانون.

نلتقي اليوم، لنخلد محطة مفصلية في تاريخنا الوطني... محطة لم تكن مجرد حدث سياسي، بل تعبير جماعي عن إرادة الدولة والمواطن في استكمال وحدته الترابية **عبر مسار سلمي غير مسبوق**. مسيرة وحدت كل مكونات الوطن، ولا تزال، إلى اليوم، مرجعا في بناء مسارات السلم والأمن وفي تعزيز الوعي بأهمية الكرامة الإنسانية ووحدة المصير.

وإذا كانت المسيرة قد حققت أهدافها الترابية في تلك الفترة، فإن جوهرها امتد ليشكل مشروعا مجتمعيا متواصلا، يقوم على تصور تنموي شامل، ويمتد في الزمن بوصفه أفقا لبناء دولة الحق والقانون لجميع المغاربة.

وضمن هذه الرؤية، يندرج مقترح المملكة للحكم الذاتي لاستكمال الوحدة الترابية ضمن قواعد الشرعية الدولية... مسار يضع حقوق الإنسان كأفق متجدد لضمان الكرامة للجميع.

ونتشرف بعقد هذا الملتقى بالأقاليم الصحراوية، التي كانت هي أيضا مجالا لأكبر التحولات والانعطافات التي عرفتها الدولة المغربية... كانت ولازالت أيضا شاهدة وفاعلة في حلقات الطفرات والتراكم الحقوقي والديمقراطي.

ونحن نتأمل، السيدات والسادة، عقود من تاريخ مسار الإصلاحات، ضمن استمرارية تاريخية وسياسية، نستخلص أن هذا المسار عرف أجيال إصلاحات متعاقبة شكّلت المغرب الحديث، كل واحد منها يجدد الالتزام لتثبيت أسس دولة الحق والمؤسسات، التزام يتجدد مع كل راهنيه وكلما واجه المجتمع إشكاليات تتطلب إصلاحات مهيكلة سواء ذات طبيعة سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية أو ثقافية.

الجيل الأول: ملامح الدولة الحديثة

في منتصف سبعينات القرن الماضي، بدأت ملامح الدولة الحديثة، إذ لم تحل التحديات المرتبطة بالنزاع الإقليمي، حول الصحراء، دون تحويل تحديات السياق العام، الناجمة عن تعدد جبهات المواجهة، بإطلاق أولى خطوات إصلاح التدبير الترابي من خلال الميثاق الجماعي 1976 وتمكين المغرب من استشراف عمق التحولات التي باتت حينئذ تجتاح العالم.

الجيل الثاني: المصالحة الوطنية وتحديث منظومة الحقوق

انعكس هذا الاستشراف في تسعينات القرن الماضي بقرار طوعي وإرادي في تفاعل، بين إرادة الدولة والمجتمع، بمسار المصالحة وتعزيز الالتزام بمنظومة الحقوق وإحداث المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، المجلس الوطني لحقوق الإنسان حاليا، الذي نحتفل هذه السنة بالذكرى 35 لإحداثه، باعتباره المؤسسة التي احتضنت الحوارات والنقاشات ورفعت توصيات ذات الصلة بإعمال الالتزامات الدولية لحقوق الإنسان.

لقد تميزت بداية الألفية، بإطلاق مسار العدالة الانتقالية، باعتباره آلية لتقييم الدولة لتدبيرها للحقوق الأساسية وكركيزة لتدبير الشأن العام. وشكّل إنشاء **هيئة الإنصاف والمصالحة (IER)** منعطفاً تاريخياً في مسار ترسيخ العدالة وجبر الضرر الناتج عن الانتهاكات السابقة.

ويقول جلالة الملك في الرسالة الموجهة إلى المشاركين في الندوة الدولية التي عقدها المجلس الوطني لحقوق الانسان في دجنبر 2023 بالرباط، بمناسبة الذكرى 20 لإحداث هيئة الانصاف والمصالحة:

"إن إقرارنا بإحداث هيئة الإنصاف والمصالحة...كان قرارا سياديا ضمن مسار طوعي لتدبير الشأن العام، يقوم على مفهوم جديد للسلطة وعلى مسؤولية المؤسسات ومحاسبتها لضمان كرامة كل المغاربة".

إن ورش العدالة الانتقالية، لم يقف عند حدود فلسفة جبر الضرر والاسترداد ورهان الحقيقة والمصالحة وضمانات عدم التكرار، بقدر ما راهن أيضا على جعل ورش العدالة الانتقالية مدخلا وجسرا للتحول الشامل لتدبير القضايا الاستراتيجية والوطنية.

من هذا المنطلق، حرصت التجربة المغربية على تجاوز الإشكالات والتحديات المرتبطة بالنزاع الإقليمي على الصحراء، على تدبير ماضي الانتهاكات بجرأة ومسؤولية، مؤسسة لمسار جعل الإنسان محور السياسات، والعدالة أفقا مشتركا، حيث تمت معالجة ملفات الانتهاكات في المناطق الجنوبية على الأسس والمبادئ ذاتها المعتمدة في باقي ربوع المملكة، دون تمييز أو استثناء، بما يؤكد أن وحدة الوطن، ليست مجرد وحدة جغرافية، بل وحدة عدالة ومصير وذاكرة.

إن مسارنا يرتكز على الاعتراف والحماية والإنصاف. لم تتردد التجربة المغربية، انطلاقا من تأويل مبتكر لنظرية درء المخاطر، في إيلاء أهمية بالغة أيضا للضحايا الذين اختطفوا من الأقاليم الجنوبية وتعرضوا لانتهاكات جسيمة من طرف جبهة البوليزايو.

إن الدينامية التي أطلقتها العدالة الانتقالية وإعمال توصياتها الوجيهة سواء ذات الصلة بالإصلاح الدستوري أو التشريعي أو المؤسساتي وتعزيز الجهوية كمدخل للنهوض بالديمقراطية والحكامة الترابية وبناء دولة الحق والقانون، انعكست في التجاوب غير المشروط مع المنتظم الدولي بهدف بلورة حل سياسي واقعي مستدام، عبر وثيقة الحكم الذاتي التي تبلورت على أساس الحريات الفردية والجماعية والتنمية والمشاركة المواطنة وعلى مبادئ ميثاق الأمم المتحدة.

الجيل الثالث: إرساء الطابع المؤسساتي وتقارب السياسات العمومية

إن الإصلاحات ذات الصلة بالديمقراطية وحقوق الإنسان، الحضور الكرام، سواء التي ارتبطت بمسار المصالحة والعدالة الانتقالية أو

بمسار تطور منظومة تدبير التراب في إطار من اللامركزية واللاتمركز، لم تكن على أهميتها مشاريع مطلوبة لذاتها، وإنما كانت مرتكزا لإعادة هيكلة الإقليم من الناحية الترابية وتأهيله لكسب تحدي التنمية المندمجة والشاملة، التنمية التي تنطلق من الإنسان وتراهن على الاستجابة لحاجياته المتجددة. وفي هذا السياق يمكن فهم فلسفة وخلفيات لجوء المملكة إلى تبني نموذج تنموي جديد للأقاليم الصحراوية، استند على مبادئ حقوق الإنسان، بما فيها المشاركة والاستشارة وقيم الاستدامة والتنمية الإنسانية الشاملة.

إن أجيال الاصلاح، السيدات والسادة، التي أسست مسار حقوق الإنسان ضمن التزام متجدد للمملكة في تدبيرها، اعتمدت مقاربة أصيلة في انكباب الدولة والمجتمع على إشكالات حقوق الإنسان أو قضايا تبرز مع تطور المجتمع وتوسع الحريات، مقاربة تقوم على تفاعل مستمر بين مختلف الفاعلين والدولة، وتتميز بثلاثة عناصر رئيسية:

(i) التوافق بين جميع الأطراف المعنية بدلًا من الاكتفاء بالتسوية
(ii) الابتكار القادر على صياغة الحلول الملائمة والأكثر انسجامًا مع السياق الوطني،
(iii) الشمولية التي تضمن انخراط جميع الفاعلين، ضمن مقاربة تشاركية تشمل الجهات الاثنتي عشرة للمملكة.

استنادا إلى هذه المقاربة، نجح المجتمع في تطوير مكتسباته الحقوقية باستمرار وبناء إطار مجتمعي للحوار حول قضاياه بما فيها المصيرية.

إن منهج الإنصاف والموضوعية لأكثر من عقدين وباعتماد المقاربة المغربية الأصيلة في الانكباب على قضايا مجتمعية، أثبتت أثرها الممتد على الزمن، وأصبح البعد الحقوقي حجر زاوية لضمان التعابير المتعددة.

خلال أكثر من عقدين، تم الاستثمار في الإنسان المواطن، مشاركا، فاعلا ومستفيدا من التحولات بما يضمن كرامته. ولم يكن الاستثمار في المواطنة عملاً ظرفياً، بل دينامية بنيوية، لا زالت مستمرة في الزمن، فتطور الخطاب حول حقوق الإنسان في المغرب يُعدّ دليلًا على آثار هذا الاستثمار، فالخطاب هو انعكاس لهذا الاستثمار، وهو في الوقت نفسه نتيجة طبيعية له، في تمرين يتجدد مع دينامية الأفراد.

وما قرار الإعلان عن عيد الوحدة إلا تجديد للبناء المشترك وتمكين الجميع من الاندماج لمواصلة إعمال الحق في التنمية والمشاركة.

الدفاع عن الوحدة الترابية، لا يمكن فصله عن حماية حقوق الإنسان لكل المغاربة، كيفما كانت توجهاتهم، فالسيادة، حسب منظورنا الوطني، تُمارس بالعدالة واحترام الإنسان وتوسيع فضاءات الحريات ومواطنين فاعلين فيها.

نستخلص درساً من مختلف أجيال الإصلاحات، لأكثر من عقدين ونصف: الإصلاح-رحلة متواصلة وليس مصيرا.